

يشرف على تنظيمه المجلس القضائي التهرب الضريبي في لقاء بين مديرية الضرائب والقضاة بقسنطينة



وحسب عضوي لجنة التكوين النائب العام المساعد بمجلس قضاء قسنطينة فيصل بوعقال، وجافي عمارة نائب رئيس المجلس، فإن هذا اللقاء التخصصي يندرج في إطار سلسلة الملتقيات والأيام الدراسية التي عكف مجلس قضاء قسنطينة على تنظيمها منذ فترة، بهدف تبادل الخبرات بين المختصين في مختلف المجالات، وسياسة الانفتاح المنتهجة بين الجهاز القضائي ومختلف القاعلين في المجال العلمي والتكويني.

عصام بن منية

والتحقيق والمحكمة، والتي سيفصل فيها أركان جريمة التهرب الضريبي وتحديد الصور التي تشكل طرفاً احتمالية وتدلّسية للمتخلص من الضريبة وإبراز القيود الواردة خلال مرحلة المتابعة على ضوء الممارسة القضائية واجتهادات المحكمة العليا. بينما سيتطرق المدير الفرعي للتحصيل بمديرية الضرائب جنيبة عبد الغاني إلى طرق وآليات تحصيل الضريبة، فيما سيركز رئيس محكمة زيقود يوسف جباري عبد الحكيم، في محاضراته على الإشكالات القانونية والعملية في جريمة التهرب الضريبي.

ينظم مجلس قضاء قسنطينة، ظهر اليوم الأحد، لقاء تخصصي بالتنسيق مع مديرية الضرائب بالولاية، تحت عنوان جريمة التهرب الضريبي والإشكالات القانونية والعملية، وذلك بقاعة المحاضرات الكبرى بمقر المجلس القضائي الجديد. اللقاء الذي توطئه لجنة التكوين التي يرأسها السيدين رئيس المجلس عيسى سياسي والنائب العام لدى مجلس قضاء قسنطينة موسى عثمان، ومن المقرر أن يحضره النواب العامون المساعدون ورؤساء ومستشاري الشرف الجزائرية، بالإضافة إلى قضاة غرفة الاتهام، وكلاء الجمهورية ورؤساء المحاكم بالإضافة إلى قضاة الأقسام الجزائية لدى محاكم اختصاص مجلس قضاء قسنطينة، إلى جانب موظفي مديرية الضرائب المكلفين بالتحصيل، وضباط الشرطة القضائية العاملين ضمن دائرة الاختصاص القضائي. وسيفتح هذا اللقاء التخصصي وكيل الجمهورية المساعد لدى محكمة قسنطينة بوتواتة محمد فؤاد، بمحاضرة حول جريمة التهرب الضريبي وإجراءات المتابعة

465 شكوى خلال 3 سنوات حول تهرب ضريبي بألاف الملايير في قسنطينة

التحقيقات كشفت بأن بعض الأعوان تواطؤوا في مساعدة المتهربين من الضرائب

118 عن الفش الجبائي، ولإيجاد مخرج لهذه الإشكالية في المفاهيم، أنشأ المشرّع الجزائري لجنة خاصة تنتظر في التواحي الشكالية والموضوعية بشأن الشكاوى التي تقدم بخصوص التهرب الضريبي، لتخفيف الأعباء على مديرية الضرائب والجهات القضائية، إلا أن المشرّع الجزائري سمح لتقليص الضرائب أن يودع شكوى في حالة وجود عمليات تدليس، كون الإخفاء يعدّ من العمليات التدليسية في القانون الجزائري، إلا أن المكلف بالتحويل، جنيبية عبد الغاني، طرح أمام الحاضرين إشكالية التقادم، في الضرائب، حيث أن أغلب الملتزمات المتعلقة بالمتهربين من دفع الضرائب لا تحال على القضاء، ليقترح بديلا يتمثل في تطبيق النظام الجبائي، مع شطب المعنيين من السجل التجاري في حالة صدور أحكام ضدّهم بالإدانة، سواء بالغرامة أو بالحبس، مع منعهم من ممارسة أي نشاط ذات طابع تجاري، حتى يسد ما عليه من مستحقات الخزينة العمومية، وتلك بدفع القيمة المالية المترتبة عليهم من الضرائب.

من جهته، النائب العام المساعد في المجلس القضائي، إيزابيلن مراد، كشف عن وجود بعض القضايا التي تخصّ التهرب الضريبي تبقى 15 سنة، مما يجعلها تتقدم أليا في ظل صمت مديريات الضرائب التي يتواطؤ البعض من أعوانها، بمساعدة المتهربين من الضريبة والتملص والإفلات من دفع الحقوق المالية المترتبة عن الضريبة، داعيا إلى إيجاد حلول ناجعة لهذه المشكلة التي وصفها بالأساسية للخروج من هذا التحاليل على القانون، على حد وصفه. جواد. ع.

أكد النائب العام لمجلس قضاء قسنطينة، موسى عثمان، خلال افتتاحه لأشغال اللقاء التخصصي، مع مديرية الضرائب بالولاية، أول أمس الأحد، بأنه أن الأوان إلى تسليط الضوء على مختلف الجرائم الاقتصادية والمالية، لكون الضرر الذي ينتج عنها يهدد مصير ومستقبل البلاد، خاصة وأن مختلف الدراسات تؤكد أن الخسائر التي سجلتها الخزينة العمومية بسبب التهرب الضريبي تقدر بعشرات الألاف الملايير بالدينار.

اللقاء التخصصي الذي احتضنته قاعة المحاضرات الكبرى في مبنى المجلس القضائي، كان بعنوان «جريمة التهرب الضريبي: الإشكالات القانونية والعملية»، والذي حضره نواب عامون مساعدون ومستشارون وقضاة غرفة الاتهام، ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق بالمحاكم الابتدائية الثلاث «الزيبادية، والخروبي، وزيغود يوسف»، إلى جانب ممثل مديرية الضرائب بالولاية، جنيبية عبد الغاني، المكلف بالتحويل، الذي تكرر في مداخلة، بأن مديرية الضرائب سجلت في 2020 ارتضاعا كبيرا في جرائم التهرب الضريبي، حسب الشكاوى المقدمة إلى الجهات المختصة، ومنها 173 شكوى تم تقديمها في 2018، كما تم تقديم 101 شكوى في 2019، أما في السنة المنقضية 2020، فتم تقديم 191 شكوى، ليبلغ عدد الشكاوى المقدمة خلال 3 سنوات الأخيرة 465 شكوى بالتهرب الضريبي، ويحمل المكلف بالتحويل، جنيبية عبد الغاني، المشرّع الجزائري، مسؤولية عدم إعطاء تعريف دقيق لمفهوم التهرب الضريبي، خاصة لما تضمنته المادة 193 من قانون الضرائب فيما تحلث المادة

يشرف على تنظيمه المجلس القضائي التهرب الضريبي في لقاء بين مديرية الضرائب والقضاة بقسنطينة



ينظم مجلس قضاء قسنطينة، ظهر اليوم الأحد، لقاء تخصصي بالتنسيق مع مديرية الضرائب بالولاية، تحت عنوان جريمة التهرب الضريبي والإشكالات القانونية والعملية، وذلك بقاعة المحاضرات الكبرى بمقر المجلس القضائي الجديد. اللقاء الذي توطئه لجنة التكوين التي يرأسها السيد رئيس المجلس عيسى سياسي والنائب العام لدى مجلس قضاء قسنطينة موسى عثمان، ومن المقرر أن يحضره النواب العامون المساعدون ورؤساء ومستشاري الغرف الجزائية، بالإضافة إلى قضاة غرفة الاتهام، ووكلاء الجمهورية ورؤساء المحاكم بالإضافة إلى قضاة الأقسام الجزائية لدى محاكم اختصاص مجلس قضاء قسنطينة، إلى جانب موظفي مديرية الضرائب المكلفين بالتحصيل، وضباط الشرطة القضائية العاملين ضمن دائرة الاختصاص القضائي. وسيفتح هذا اللقاء التخصصي وكيل الجمهورية المساعد لدى محكمة قسنطينة بوتوانة محمد فؤاد، بمحاضرة حول جريمة التهرب الضريبي وإجراءات المتابعة

والتحقيق والمحاكمة، والتي سيفصل فيها أركان جريمة التهرب الضريبي وتحديد الصور التي تشكل طرفا احتيالية وتدلسية للتعلم من الضريبة وإبراز القيود الواردة خلال مرحلة المتابعة على ضوء الممارسة القضائية واجتهادات المحكمة العليا. بينما سيتطرق المدير الفرعي للتحصيل بمديرية الضرائب جنيبة عبد الغاني إلى طرق وآليات تحصيل الضريبة، فيما سيركز رئيس محكمة زيفود يوسف جباري عبد الحكيم، في محاضراته على الإشكالات القانونية والعملية في جريمة التهرب الضريبي.

عصام بن منية

ع
ر
أدانت
يميلة
للمؤيد
مراك
المدع
العبد
دين
بجنت
خاس
ع
الو
مس
الذ
في
والم
مع
الذ
جو
جو
بت
في
أ
ب